❖ عرض العمل

- **مُحددات العرض**

o مُحددات العرض: يمكن قسمة عرض العمل إلى عدة مكونات: •حجم السكان وتركيبتهم •المشاركة في قوة العمل (أي القرار في استعمال الوقت المتاح بين العمل واستعمالات أخرى) •عدد الساعات التي يرغب المشارك في قوة العمل عرضها للبيع. •الاستثمار في رأس المال البشري (لتحسين نوعية العمل المعروض وبالتالي عوائده) •خيار المهنة والقطاع. • وتختلف محددات عرض العمل ومعدلاته حسب الجنس (عرض العمل النسائي مثلاً) والعمر والعرق ومستوى التعليم والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

o إلا أن الاقتصاديين يركزون عادة على الصلة بين الأجر والعرض. وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي والعلاقة بينهما طردية أي أن عرض العمل يزداد بازدياد الأجر الحقيقي وبالعكس. ولا يسمح الأجر الاسمي لوحدة بالتعرف الى متى يرغب المرء بالمشاركة في سوق العمل (أي التخلي عن متعة استعمال ساعات الفراغ عند بيع خدمات عمله) ولا تحديد مقدار الساعات التي هو مستعد لبيعها.

o ويسمح هذا الاطار بتفسير الفوارق في معدلات المشاركة في قوة العمل حسب زمر العمر والجنس ومستوى التعليم...الخ. •ويتأثر قرار الفرد بالمشاركة بالاطار الاسري (عمل أحد الزوجين وأجره ....) والمؤسسي (إمكان العمل لجزء من الوقت للنساء مثلاً أو وجود ترتيبات رعاية الأطفال ...) وبامكانات العمل في المنزل لانتاج سلع وخدمات عوضاً عن شرائها من السوق. اضافة إلى القيم والتقاليد المجتمعية ومستوى التعليم والضرائب..الخ.

o غالباً ما يقاس عرض العمل بساعات العمل عوضاً عن عدد العمال. ويلاحظ ميل عام لتناقص ساعات العمل المعروضة للفرد الواحد وارتفاع في أجر الساعة في البلدان المتقدمة. ولكن على العموم فإن معدل أجر أعلى يستدر عرضاً أعلى من ساعات العمل بالنسبة لمعظم العمال (صحيح على الأخص بين النسوة المتزوجات وصغار العمر أو العمال القريبين من التقاعد) (أثر الدخل وأثر التعويض). ويلاحظ أيضاً تزايد عرض العمل لجزء الوقت (المرأة على الخصوص) ووجود ظاهرة العمل الاضافي (OT) أو حتى العمل المزدوج (في مكاني عمل).

o ويكون قرار الاستثمار في رأس المال البشري، في جزء كبير منه، نتيجة لقرار أولئك المشاركين الحاليين في سوق العمل أو المتوجهين اليه (الطلاب وعائلاتهم) اضافة إلى أثر العرض (عرض التعليم). ونظرية رأس المال البشري تربط القرارات الفردية بالاستثمار بعنصري التكاليف (التكلفات المباشرة والكسب الضائع) والمنافع (كسوبات مستقبلية أعلى) التي يتوقع أن يجلبها الاستثمار..

o وهناك محاولات لحساب معدل العائد من الاستثمار الفردي والاجتماعي في التعليم. •أما الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال الوظيفة فهو يحصل خلال السنوات الأولى من الحياة العملية ويتم تجديده ويعطي آثاره في السنوات اللاحقة.

- **الطلب على وقت الفراغ**
  - يتحدد الطلب على أي سلعة بعوامل أساسية هي: •تكلفة الفرصة البديلة •مستوى الدخل والثروة •تفضيلات الأفراد •وينطبق هذا على الطلب على وقت الفراغ والدالة لذلك هي:

$$D_L = f(W, Y, T)$$

حيث تكلفة الفرصة هي سعر ساعة الوقت لو استعملت في العمل عوضاً عن الفراغ وتساوي الأجر W. والعلاقة سالبة.، وحيث Y هي الدخل والعلاقة طردية، وحيث T تفضيلات الأفراد، وتختلف العلاقة باختلافهم.

  - الأفراد والحل الركني •للأفراد منحنيات سواء للتبادل بين ساعات الفراغ والدخل النقدي ويعبر كل منها عن مستوى معين من الاشباع. ويختلف ميل كل من هذه المنحنيات باختلاف الأفراد. فالأفراد ذوي التفضيل الأكبر لساعة اضافية من وقت الفراغ يكون منحنى السواء لديهم أكثر ميلاً من الأفراد ذوي التفضيل الأقل لساعة اضافية من وقت الفراغ (انظر الشكل 5). وقد يكون للمرء منحنيات سواء شبه شاقولية تصل به إلى ما يعرف بالحل الركني أي قرار عدم العمل (انظر الشكل رقم 6).

الشكل (5)

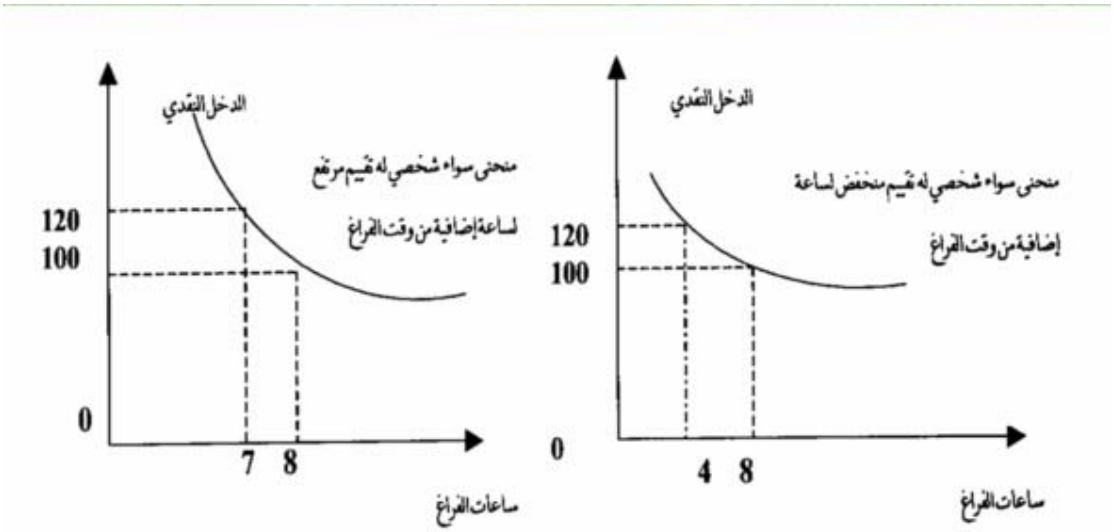

الشكل (6)

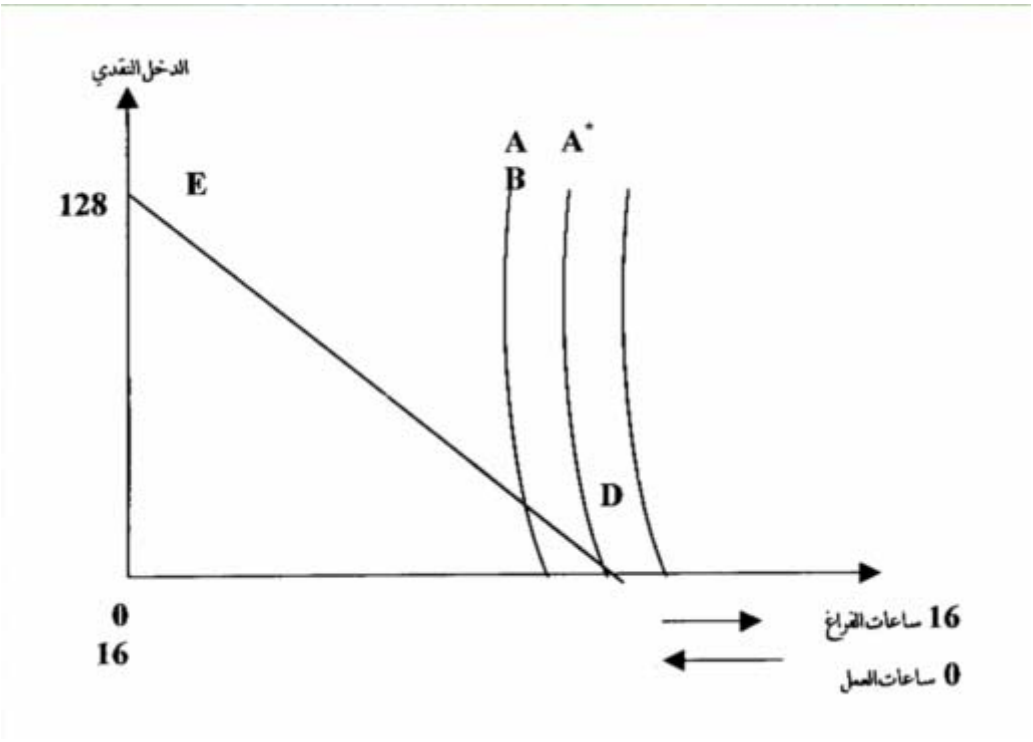

- **قيد الأجور ومنحنى عرض العامل**
  - يعبر هذا القيد عن الدخل النقدي الذي يحصل عليه العامل (ويختلف باختلاف طبيعـــة العمـــل

الشكل (7)

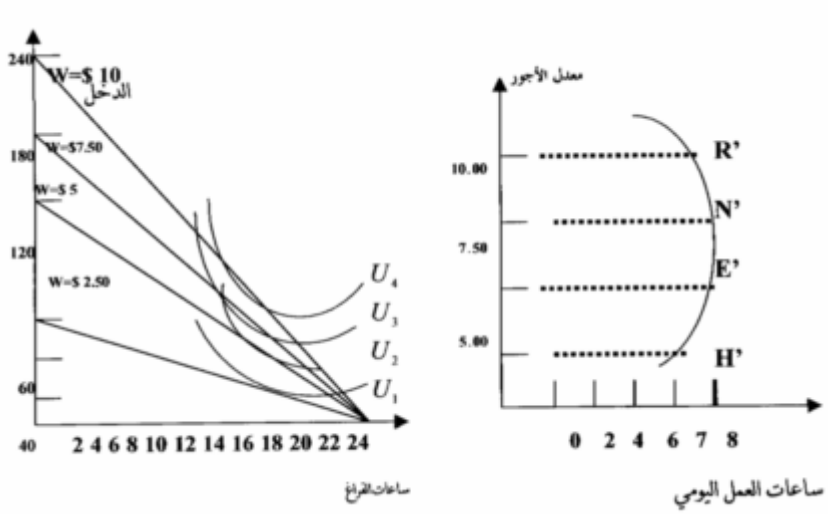

وهذا يكون منحنى العرض، بدالة الأجر، على الشكل التالي:

الشكل (8)

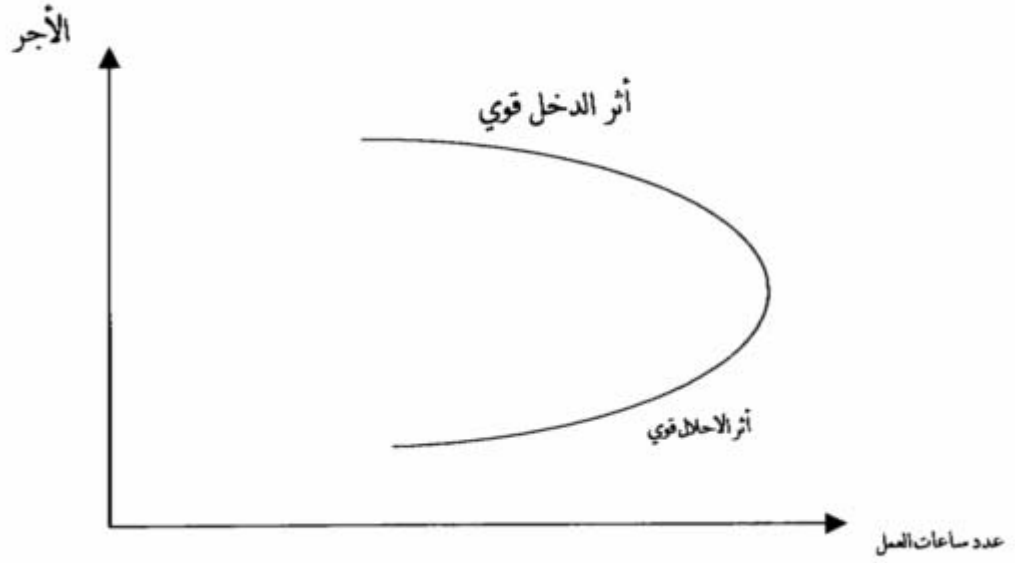

ومن الشكل يلاحظ أن أثر الاحلال قوي في الجزء الأول من المنحنى بينما يقوى أثر الدخل في الجزء الأخير منه. ويعني ذلك أن الفرد يبادل ساعات الفراغ بساعات العمل كلما ارتفع الأجر ولكن حتى مستوى معين. وبعد ذلك يطلب استعمل أكبر لوقت الفراغ كلما زاد الدخل ويتوقف أو يتقلص عرض العمل.

- الإسقاطات السكانية

من المفترض أن مُخطط القوى العاملة يمتلك مجموعة من الإسقاطات السكانية للسنوات المستهدفة، إضافة إلى سنة الأساس، وفق التفصيل المناسب من حيث الجنس وفئات العمر (بغرض متابعة قضايا التعليم/ الانخراط في سوق العمل/ التقاعد). وتقوم الجهات الإحصائية في البلاد بتقديم مثل هذه الاسقاطات وفق تقنيات أصبحت مستقرة وذات برمجيات كافية السرعة والوثوقية بقدر صحة الفرضيات أو التوجهات المستهدفة التي هي منطلق الحساب. كما تقوم جهات دولية (كالأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها) بإعداد اسقاطات لسكان مختلف دول العالم وأقاليمه ولسنوات قادمة قد تصل إلى 150 عاماً (انظر Boss 1994 من منشورات البنك الدولي وانظر أيضاً برمجية DemoGraphic 96) . وثمة العديد من برمجيات الاسقاط المتاحة مجاناً على شبكة الإنترنيت أو التي يمكن اقتناؤها وفقاً للجهة التي أنشأتها.

وتعتمد كل هذه البرمجيات على بيانات أساس (كالهرم السكاني للجنسين من 16 فئة) وبيانات حول توقع الحياة (الفعلي والمستقبلي) ونمط جداول الحياة ومعدل الخصوبة (الكلية، وتوزيعها العمري وتطورها المستهدف). ومعدل الذكورة ومعدل الهجرة الدولية أو صافي الهجرة إلى البلاد (انظر مثلاً برمجية Spectrum) . وتجدر الإشارة أن فتوة السكان تفرض على الدول العربية توقع وصول أفواج من الشباب كبيرة نسبياً إلى سوق العمل مع أو بدون تكوين كاف لها.

- بيانات المساهمة في النشاط الاقتصادي المشاهدة والمخططة

(1) البيانات المشاهدة (السنة صفر): قد تتوفر مثل هذه البيانات عن سنة بداية التخطيط (سنة الاسقاط) مباشرة أو أن يتم إجراء بعض العمليات كالاستيفاء (الاستكمال) أو اللجوء إلى حسابات تستعمل مصادر عديدة مثل تعداد السكان أو المسوح المجزأة مثل مسح العمالة بالعينة.

(2) البيانات المخططة (السنة 5 أو السنوات الخمسية التالية): تكون مثل هذه البيانات مستهدفة بإحدى الوسائل (مثل المقارنة الدولية) أو مفترضة بالاعتماد على الاسقاطات الممكنة لهذه المعدلات رياضياً أو تقديرياً، أخذاً بالاعتبار العديد من العناصر الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على معدل النشاط ونذكر منها:

معدل الاسهام في النشاط الاقتصادي المتزايد في الارتفاع في كل البلدان تقريباً، وخصوصاً للإناث، لأسباب منها: إزدياد تعليمهن وإنخفاض الخصوبة وزيادة فرص رعاية الأطفال والحاجة إلى دعم دخل الأسرة .الخ. وتختلف تغيرات معدل الاسهام باختلاف فئات العمر.
تزايد معدلات التمدرس الأمر الذي يقلّص من معدلات مساهمة الأطفال والشباب في سن الدراسة.
تزايد متوقع بالالتزام بقوانين تعميم التعليم الابتدائي الإلزامي ومنع تشغيل الأطفال والحد الأدنى لعمر العمل.
تراجع في معدلات عمل المسنّين على الرغم من تزايد الأعمار المتوقعة عند الميلاد وذلك نظراً للتحسينات المعتادة في نظم التقاعد وضمان الشيخوخة.
ايقاع تزايد الحضرية وأثرها على الخصوص على معدلات مساهمة الاناث في قوة العمل.
التطورات التنموية التي سترفع من فرص العمل (الطلب) وبالتالي تزيد المشاركة.
تطورات معدلات الأجر ودخل الأسرة ووجود شبكات الضمان الاجتماعي العائلي أو العمومي وفاعليتها.

- إسقاط العرض من القوى العاملة
  - المدخلات:

مصفوفة السكان (pop) من عمر 10 سنوات وما فوق حسب الجنس وفئة العمر على المستوى الوطني (لسنة الهدف t+5). معدلات الاسهام في القوى العاملة LFPR لفئات العمر من 10 فما فوق وحسب الجنس على المستوى الوطني (لسنة الهدف t+5) وهذه المدخلات إما أن تكون جاهزة (كإسقاطات السكان) أو مفترضة باعتبار الواقع وما يتوقع من تغيرات على محددات عامة. وبالتالي فإن القوى العاملة حسب الفئات العمرية a، والجنس s ولسنة الهدف t+5 تحسب كالتالي:

  - المعادلة:

$$LF(a,s,t+5) = PoP(a,s,t+5).LFPR(a,s,t+5)$$

حيث:

a هي الفئات العمرية من 3 إلى 16 (أي من الفئة 10–14 سنة وحتى الفئة 75 سنة فما فوق) يمكن

إضافة الفئة 2 إن لم يكن هناك جداول لعمل الأطفال أو حذف الفئة 3 إن كان هناك قـوانين تمنـع عمل الأطفال دون سن الـــــــ 15 سنة.

s هي للجنس (ذكور وإناث) 1 و 2 .

t سنة الأساس.

$t+5$ سنة الاسقاط أو سنة استهداف الخطة الخمسية الأولى (يمكن تعميمها لكل خمس سنوات لاحقة).

- المخرجات الرئيسة:

مصفوفة أعداد القوى العاملة حسب الجنس وفئات العمر فـي سـنة الهـدف t+5 علـى المستوى الوطني $LF(a,s,t+5)$.

- المخرجات الاضافية:

ويمكن من هذه المصفوفة استخراج عدد من النتائج بعمليات بسيطة مثل:

(1) مجموع القوى العاملة (إجمالي وحسب الجنس).
(2) مجموع القوى العاملة حسب زمر العمر الموسعة (شباب، بالغين، مسنين).
(3) هيكل القوى العاملة (حسب الجنس وفئات العمر الموسعة) (نسبة مئوية).
(4) النمو في اعداد القوى العاملة (اجمالي وحسب الجنس) (بالقيم المطلقة).
(5) معدلات النمو في اعداد القوى العاملة (الاجمالي وحسـب الجـنس وفئـات العمـر الموسعة) (نسب مئوية).

والمعادلات الفرعية هي:

مجموع القوى العاملة	$LF(t+5)=\sum_{a=3}^{16}\sum_{s=1}^{2}LF(a,s,t+5)=\sum_{a=3}^{16}LF_{s=1}(t+5)+\sum_{s=1}^{2}LF(t+5)$
مجموع القوى العاملة فئة الذكور	$LF1(t+5)=\sum_{a=3}^{16}LF(a,1,t+5)$
مجموع القوى العاملة فئة الإناث	$LF2(t+5)=\sum_{a=3}^{16}LF(a,2,t+5)$
مجموع القوى العاملة فئة صغار السن	$LFY(t+5)=\sum_{a=3}^{5}\sum_{s=1}^{2}LF(a,s,t+5)$
مجموع القوى العاملة فئة متوسـطي العمر	$LFM(t+5)=\sum_{a=6}^{13}\sum_{s=1}^{2}LF(a,s,t+5)$
مجموع القوى العاملة فئة المسنين	$LFO(t+5)=\sum_{a=14}^{16}\sum_{s=1}^{2}LF(a,s,t+5)$
نسبة الذكور في القوى العاملة	$\%LF1(t+5)=LF1(t+5)/LF(t+5)$
نسبة الإناث في القوى العاملة	$\%LF2(t+5)=LF2(t+5)/LF(t+5)$
نسبة الجنس في القوى العاملة	$\%SRLF(t+5)=\left[LF1(t+5)/LF2(t+5)\right]\cdot 100$
نسبة صغار السن في القوى العاملة	$\%LFY(t+5)=LFY(t+5)/LF(t+5)$
نسبة ذوي العمر المتوسط في القوى العاملة	$\%LFM(t+5)=LFM(t+5)/LF(t+5)$
نسبة المسنين في القوى العاملة	$\%LFO(t+5)=LFO(t+5)/LF(t+5)$
الزيادة في أعداد القوى العاملة	$LFGR=LF(t+5)-LF(t)$
الزيادة في أعداد الذكور	$LFGR(1)=LF1(t+5)-LF1(t)$
الزيادة في أعداد الإناث	$LFGR(2)=LF2(t+5)-LF2(t)$
معدل نمو إجمـالي القـوى العاملـة السنوي	$GRLF=\left[(In\{LF(t+5)/LF(t)\})/5\right]\cdot 100$

حيث L_n = اللوغاريتم الطبيعي

معدل نمو القوى العاملة ذكور	$GRLF1 = \left[(In\{LF1(t+5)/LF1(t)\})/5\right]\cdot 100$
معدل نمو القوى العاملة إناث	$GRLF2 = \left[(In\{LF2(t+5)/LF2(t)\})/5\right]\cdot 100$
معدل نمو القوى العاملة الشابة	$GRLFY = \left[(In\{LFY(t+5)/LFY(t)\})/5\right]\cdot 100$
معدل نمو القوى العاملة المتوسطة	$GRLFM = \left[(In\{LFM(t+5)/LFM(t)\})/5\right]\cdot 100$
معدل نمو القوى العاملة المسنة	$GRLFO = \left[(In\{LFO(t+5)/LFO(t)\})/5\right]\cdot 100$

- **الاستثمار البشري:**

من المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد وثيقة وبالاتجاهين. فالتعليم يسهم في التنمية مباشرة من خلال ما يُقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم وما يغرسه من مواقف تجاه العمل والتنظيم والمجتمع تحابي جميعها التنمية بشكل أو آخر. ومن جانب آخر فالاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة.

ويتم النظر إلى التعليم، على المستويين الفردي والعمومي، باعتباره مزيجاً من الاستهلاك والادخار، فالأسرة (أو المجتمع) تنفق على التعليم كنوع من الاستمتاع بالتعليم بحد ذاته من جانب، وعلى أمل الحصول منه على عوائد مستقبلة متمثلة، بين أمور أخرى، بفوارق الأجر الناجمة، مبدئياً، عن التعليم. إن "جُرعة" الاستثمار تتزايد أهميتها كلما ارتفعنا على السلم التعليمي من جانب، وكلما توجهنا إلى الفروع التطبيقية من التعليم من جانب آخر.

ويُلاحظ على العموم في تحليل التنمية أو النمو أن أسباب النمو الاقتصادي أو مصادره تتركز في عوامل مثل:

2-5-1 أسباب أو مصادر النمو الإقتصادي:

(أ) تزايد في مدخلات العمل: تنجم عن زيادة عدد السكان وتزايد معدلات المساهمة في النشاط الإقتصادي.

(ب) تحسين في نوعية مدخل العمل: بحيث أن الناس أصبحو أكثر تعليماً وصحة مما كانوا عليه في الماضي. وكنتيجة فإن ما يمتلكه المجتمع من مخزون رأس المال البشري قد ارتفع مسهماً في انتاجية أكبر.

(ج) الزيادة في رأسمال الفيزيائي: وعلى الإمة، من أجل زيادة مخزونها من رأس المال الفيزيائي، أن تدخر. أي أن تتخلى عن بعض استهلاكها الحالي من أجل انتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي أكبر. وتمكّن الإضافات إلى مخزون رأس المال الفيزيائي الإفراد من انتاج أكبر في ساعة العمل أو بعبارة أخرى تزيد في الإنتاجية.

(د) اقتصاد الحجم: أي كلما ازداد حجم المؤسسة والسوق ينمو الإقتصاد. وتشير تجارب الإمم أن الناتج يفوق الزيادات في المدخلات.

(ه) تحسين التكنولوجيا: نقدر إحدى الدراسات الحديثة "أن التقدم في المعرفة" قد أسهم بنحو 28% من اجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1929 و 1982 . إن المعلومات (المعارف) الجديدة عند تطبيقها على عمليات الإنتاج قادرة على تقليص كمية الموارد الضرورية لانتاج المنتجات. وأيضاً إنها تقدم منتجات جديدة وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية. أو لم تكن تستعمل الإستعمال الإقتصادي.

- **مزايا التعليم:**

وينظر إلى التعليم على أنه:

يرفع الإنتاجية
يرفع الإستثمار والإدخار
يساعد على التغير التكنولوجي
يسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية
يسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع
تكملة ادوار المدخلات الإخرى في عملية الإنتاج
تشجيع اسهام المرأة في النشاط الإقتصادي (العمل بأجر(
ذو علاقة مع توقع الحياة
يخفض الخصوبة (وبحسن استعمال تقنيات منع الحمل(
يرفع تعليم الإبوين، نوعية الطفل وصحته ومكانته اللاحقة
يؤثر على قرار الهجرة وبذلك تزيد الإنتاجية
يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص
يضمن التشغيل وفي القطاع العام ومناصبه على الخصوص

والدراسات عديدة لمثل هذه الإرتباطات لكن دون التأكد في كل حين من السببية أو حتى اتجاه العلاقة ومدى فترة الإبطاء. إلا أنه ليس كل تعليم وبالضرورة موات للتنمية:

فالتعليم قد يلتهم موارد الإولى أن تصرف في أوجه أخرى أكثر جدوى
والتعليم قد يسيء توزيع الموارد داخله أو يستعملها بكفاءة متدنية
والتعليم قد يسيء إلى قدرات الإفراد من خلال أنه يوجد متعلمين غير لازمين لمهن أو يخلق تطلعات غير مبررة
التعليم قد يكون سبب بطالة المتعلمين
التعليم قد يسهم في هجرة الإدمغة

- الإستثمار في التعليم ونظرياته:

إن جانباً من عرض العمل المتعلم يعتمد على مفهوم الاستثمار الخاص في التعليم والإسس النظرية عديدة منها:

نظرية الإستثمار: التعليم يرفع الإنتاجية
نظرية الإنتاجية الحدية:)يعظم رب العمل ربحه في تحديد الطلب على العمل).
نظرية عرض العمل:)يعظم العامل كسبه من استثماره في رأس المال البشري وخيار العمل أو ساعات الفراغ)

كما أن المشاهدات الواقعية:)جانبيات عمر ــ كسب(والحسابات التي تمت لحساب معدل العائد من الإستثمار في التعليم لعديد من دول العالم. أدت إلى تعزيز ما عرف بنظرية "رأس المال البشري" حيث تم حساب معدلات العائد حسب مستويات التعليم في البلدان المتقدمة والنامية (معدلات فردية واجتماعية). ويدخل في الحساب عناصر مثل: الدخل أمد الحياة، توقعات البطالة، الخبرة، الضريبة.

لقد شاب القصور نظرية رأس المال البشري في عدد من الجوانب:

(1) افتراض كمال السوق وهي ليست كذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور أو الحركية
(2) افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية وأن الإنتاجية خاصية العامل

(3) عدم قدرة متغيرات رأس المال البشري (التعليم والخبرة) على تفسير متغيرات الدخل بشكل مــرض (الإ جزئياً).

(4) اختلاف الدخول حسب العرق والجنس والخلفية العائلية ومنصب العمل...

(5) اختلاف النتائج باختلاف النموذج والبيانات المستعملة

(6) وجود أهداف أخرى للتعليم غير اقتصادية

مما دفع إلى بروز نظريات أو تفسيرات أخرى لفوارق الأجر بين العاملين.

نظرية المصفاة:

وترى هذه النظرية أن:

التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لرب العمل.

التعليم يلعب دور المصفاة على بوابة سوق العمل أو داخله.

وقد تم اختبار هذه الفرضية بالعديد من الدراسات وكانت النتائج متفاوتة. كما برزت عنها تســاؤلات منها:

هل تكشف المصفاة الإنتاجية؟

ما هي أسباب فروق الإنتاجية المكشوف عنها بالمصفاة؟

إن كان التعليم سبباً لأجزاء من هذه الفروق فكم نسبة هذه الإجزاء

وأخيراً هل التعليم مصفاة القدرات أم مصفاة المواقف (الإجتماعية)

نظرية الإشارة والمؤشرات:)التي تمكن رب العمل من تحديد الإجر قبل معرفته للإنتاجية(

الإشارة: قابلة للتغيير بالتعليم والتدريب والخبرة

المؤشرات: ذاتية ودائمة كالعرق والجنس

قدمت النظرية تفسيراً لمكافأة هذه الإشارات والمؤشرات ولكن لم تؤكد لنا دور التعليم بالإنتاجية.

نظرية التنافس على العمل:

الإنتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية العمل (التكنولوجيا(

التعليم يكشف قدرات المتعلم على التكيف والتعلم

رب العمل مستعد لتكوين العاملين لديه لشغل الإعمال اللازمة له (السوق الداخلية(

رب العمل مستعد لدفع أجر عالي لحملة المهارات للاحتفاظ بهم (التكوين الخاص(

يقبل العامل بالبقاء في خط الإنتظار بغية الحصول على عمل جيد

نظريات تجزؤ سوق العمل Labour Market Segmentation

افتراض واختبار وجود عدة أسواق عمل منفصلة

سوق عمل أولية مستقلة أطر القيادة: (فيها دوران للعاملين(

سوق عمل أولية تابعة أطر الإدارة والإنتاج: فيها ثبات نسبي غير إبداعي.

سوق عمل ثانوية العمال الأقل مهارة: فيها دوران لأنها هامشية.

ــ التكنولوجيا تحدد الإعمال ومن ثم خصائص العاملين المطلوبين لشغلها

في تطور جذري عرض ان سبب التجزؤ في السوق ليس التكنولوجيــا وإنمــا الصــراع الطبقي (عمال – أرباب عمل) ورغبة أرباب العمل بقسمة سوق العمل من أجل الإستغلال.

التقانة تعمق تجزؤ السوق ولا تخلق ذلك التجزؤ.

المشكلات: تعريف الأقسام بدقة (حدودها غير منظورة).

خلاصة نظريات (دخل ــ سوق العمل) لا يمكن نقلها إلى الدول النامية إلا بحذر.

- **التعليم والكسب وسوق العمل:**

(1) يمثل الشكل رقم (8) الشكل العالمي لجانبيات العمر ــ الكسب ومنه نجد أنه:

بالمتوسط كلما ارتفع مستوى التعليم ارتفع الكسب

بالمتوسط كلما ارتفع مستوى التعليم ارتفع معدل نمو الكسب

ولكن ماذا عن التشوهات الأجرية التي قد تفسر جزءاً هاماً من فوارق الأجر

الشكل رقم (8)

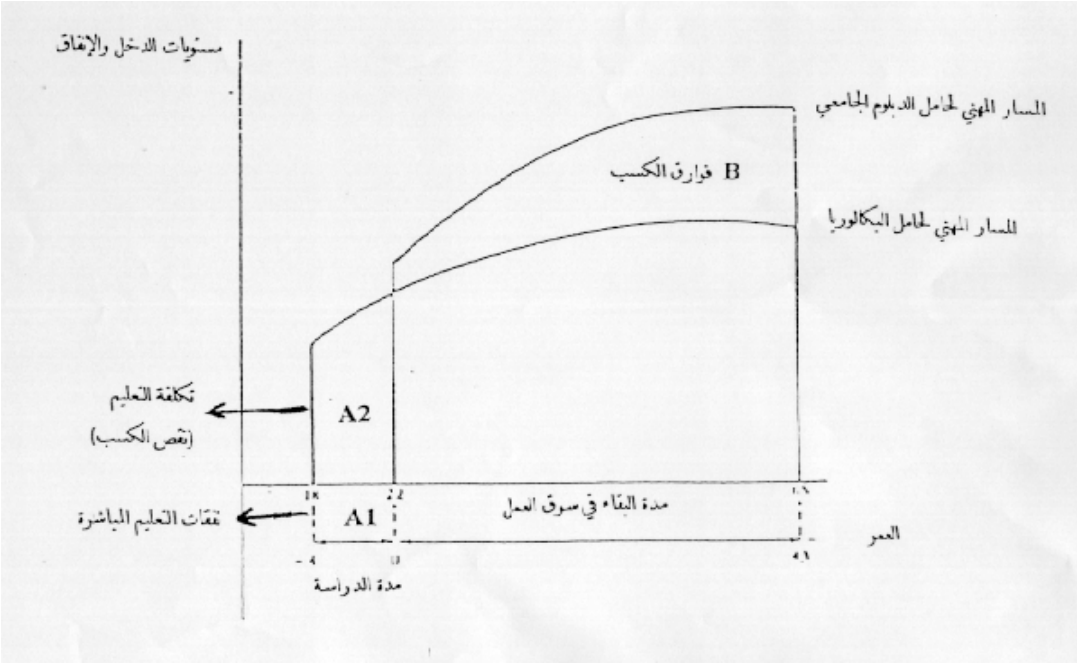

(2) محددات الكسب:

إن حصيلة الدراسات العديدة يمكن أن تضع هذه المحددات في الزمر التالية:

مؤشرات خصائص العامل الذاتية والمكتسبة، مستوى الذكاء، التعليم، التدريب...

مؤشرات الخلفية الاقتصادية ــ الاجتماعية للعامل

مؤشرات سوق العمل المؤسسة، القطاع، المنصب، ... النظم

وعلى العموم فإن معادلة رأس المال البشري بشكلها النيوكلاسيكي المبسط تأخذ الشكل:

$(R = f (S , E$

حيث:

R هو مستوى الأجر

S هي سنوات التمدرس

E هي سنوات الخبرة

والشكل الدالي الدقيق يختلف من دراسة لأخرى. كما أدخلت متغيرات أخرى كان إهمالها يقود إلى تحيز في معاملات E,S (مثلاً أثر نوعية التعليم أو مكان الإقامة...) وكانت تستعمل بيانات مقطعية عوضاً عن بيانات طولانية لا يسهل توفيرها.

وإن طريقة دالة الكسب "الموسعة" يمكن أن تستعمل لتقدير العوائد للتعليم عند مختلف المستويات بواسطة تحويل متغير سنوات التمدرس المتصلة إلى سلسلة من المتغيرات الوهمية بالعودة إلى حلقات التمدرس المكملة الرئيسية أي الابتدائي أو الثانوي والعالي أو حتى لمختلف أنماط المناهج (مثلاً المهني مقابل العام) من نفس المستوى التعليمي الواحد.

- تحليل تكلفة – منفعة في التعليم (CBA):

تستند النظرية الاقتصادية على مفهوم الفرد الرشيد. وهو الفرد الذي يتخذ قراراته على أساس مقارنة المنافع والتكاليف لأي مشروع ينوي الانخراط به. ويمكن توسيع التحليل CBA إلى الجانب الاجتماعي وتطبيقه على مجال اتخاذ القرار الحكومي باستبدال المنافع والتكاليف الخاصة بالمنافع والتكاليف الاجتماعية. فمفهوم المشروع العمومي (مثل إنشاء مدرسة أو بناء طريق سريع أو خطط سكك حديد) يمكن أن يتعلق بأي قرار عمومي له تبعات على استعمال الموارد.

تعني CBA "تعظيم، القيمة الحالية لكل المنافع ناقصاً القيمة الحالية لكل التكاليف، في ظل قيود معينة. وهذا يمكن تجزئته إلى أربعة مسائل:

(1) ما هي التكاليف وما هي المنافع التي ينبغي إدخالها؟

(2) كيف ينبغي أن يتم تثمين التكاليف والمنافع؟

(3) عند أي معدل فائدة ينبغي إجراء حسم قيم التكاليف والمنافع المستقبلية من أجل الحصول على القيم الحالية (القيم المكافئة التي يحصل عليها المرء أو يدفعها اليوم أي حين اتخاذ القرار)؟

(4) ما هي الضواغط أو القيود ذات الصلة؟

وتعتمد طريقة الاجابة عن هذه الأسئلة على تحديد من هو الذي نريد تعظيم رفاهه: الفرد أم المجتمع. مثلاً، لنرى أولاً، الاجوبة التي تقدم من جانب متخذ القرار الاستثماري الخاص (الطالب أو أسرته هنا):

(1) فقط المنافع والتكاليف الخاصة التي يمكن قياسها بتعابير مالية ينبغي إدخالها.

(2) المنافع والتكاليف هي المداخيل والنفقات المالية، كما هي مقاسة بالأسعار السوقية، والفرق بينهما يمثل أرباح الاستثمار.

(3) معدل الفائدة السوقي هو ما ينبغي استعماله من أجل حسم توقعات الأرباح السنوية.

(4) القيود الرئيسية هي قيود التمويل المفروضة على الانفاق.

أما من أجل الجانب الاجتماعي في CBA فالنطاق سيكون أوسع والأفق الزمني يمكن أن يكون أطول. وهنا تكون الاجوبة:

(1) كل المنافع والتكاليف ينبغي إدخالها سواء أكانت خاصة أم اجتماعية، مباشرة أم غير مباشرة، ملموسة أم غير ملموسة.

(2) المنافع والتكاليف تعطى بالمبادىء المعيارية للاقتصاد. فالمنافع مستندة إلى استعداد المستهلكين للدفع من أجل المشروع. والتكاليف هي ما يرغب الخاسرون بتلقيه كتعويض عن ذهاب الموارد.

(3) ينبغي استعمال معدل الفائدة الاجتماعي (الذي يتضمن تفضيلات الأجيال القادمة) من أجل حسم تيار المنافع الصافية السنوية.

(4) يصعب تحديد القيود بشكل منفصل ولكنها داخلة في دالة الهدف، فمثلاً ينبغي تضمين اعتبارات توزيع الدخل من خلال توزين استعداد المستهلك للدفع وفقاً لقدرة الفرد على الدفع. ويعامل قيد التمويل باستعمال علاوة على تكلفة رأس المال أي نحسب السعر الاجتماعي لرأس المال الأمر الذي سيكون مختلفاً عن سعر السوق.

(5) تُشكل مجانية التعليم مزايا فردية وتكلفة عمومية، أما ضرائب الدخل فهي تكاليف فردية ومجرد تحويلات من وجهة نظر المجتمع.

يُمكن لمخطط القوى العاملة الاستناد إلى معدلات العائد من التعليم (حسب المستويات والتخصصات) لإعداد اسقاطاته لعرض القوى العاملة المتعلمة. ويشترط لذلك أن لا تكون التشوهات الأجرية وغيرها في السوق كبيرة لدرجة يفقد معها مفهوم معدل العائد مصداقية الفعلية كمؤشر عن وضعية السوق والإنتاجية